

## «مدرسة نيجيرية لتعليم المهن السينمائية لتصدير أفلام» نوليوود



تعطي المخرجة المتدربة إستر أباه، وهي تعتمد قبعة على طريقة المخرج الشهير ستيفن سبيلبرج، تعليماتها النهائية للممثلة التي تعمل بإدارتها، ثم تعود لتراقب شاشة التصوير، فيما يتأهب الفريق المكون من نحو 30 طالباً للبدء بالتسجيل في استوديوهات «إيبوني لايف كرييتيف»، وهي مدرسة جديدة كلياً للسينما في العاصمة النيجيرية لاجوس.

وتسعى الأكاديمية الكائنة في لاجوس، العاصمة الثقافية النابضة لنيجيريا وكل غرب إفريقيا، إلى تدريب الشباب العاملين في نوليوود، وهي الصناعة السينمائية النيجيرية القوية جداً، بهدف التمكن من إنتاج أفلام قابلة للتصدير إلى خارج القارة الإفريقية.

واللافت أن المشاركة في هذا البرنامج التدريبي متاحة مجاناً للراغبين، وهو أمر نادر في نيجيريا، وهو ممول بالكامل من سلطات ولاية لاغوس التي أدركت أن شبابها الموهوبين والطموحين هم ثروة حقيقية، ومصدر لتوفير عدد كبير من فرص العمل في حال تنظيم القطاع بشكل أفضل.

وقالت ثيرت كورستين، مديرة المدرسة: «نريد لطلابنا أن يتمكنوا من سرد القصص النيجيرية لجمهور دولي بصيغة «تجعلها في متناول العالم أجمع».

وتضم الأكاديمية كل المهن السينمائية، من إخراج وتمثيل وإنتاج وسيناريو وصوت وإدارة فنية، وجميع المعلمين فيها من النيجيريين أو الجنوب إفريقيين أو الكينيين ذوي الخبرة الدولية

وحتى وقت قريب، لم يكن غزو السوق العالمية هدفاً تسعى إليه بنشاط «نوليوود» في نيجيريا التي تنتج أكثر من 2500 فيلم سنوياً، وتستند إلى دولة يبلغ عدد سكانها 215 مليوناً ولها تأثير ثقافي كبير جداً في القارة

فمنذ ظهور نوليوود في ثمانينات القرن العشرين، كان معظم المخرجين النيجيريين ينجزون أفلامهم في غضون أسابيع قليلة بأقل من 20 ألف دولار. وكانت هذه الأفلام «ممولة في نيجيريا، وتتوجه إلى جمهور نيجيري»، على ما لاحظ عالم الأنثروبولوجيا المتخصص بنوليوود في جامعة «سيانس بو» للعلوم السياسية في مدينة بوردو الفرنسية أليساندرو جيدلوفسكي.

ولكن في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، أدت القرصنة الهائلة التي قوضت النموذج الاقتصادي للصناعة السينمائية، إلى انتقال بعض الموزعين تدريجياً نحو «سوق أكثر رسمية». وتزامن ذلك مع ظهور القنوات الفضائية ودور السينما الجديدة... وخصوصاً البث التدفقي لقاء بدل مادي

وفي عام 2021 وحده، حققت «نوليوود» إيرادات بقيمة 660 مليون دولار لنيجيريا، أي 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي لأكبر اقتصاد في إفريقيا. ولهذا القطاع قدرات كامنة ضخمة، بحسب المحللين الماليين